

Distr.: General
4 November 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 138 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

التقرير المرحلي السنوي التاسع عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف

التقرير الرابع عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

أولا - مقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي السنوي التاسع للأمين العام عن الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/77/492). وتلقت اللجنة خلال نظرها في التقرير معلومات وتوضيحات إضافية اختُتمت بردود خطية مؤرخة 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

2 - ويقدم تقرير الأمين العام عملاً بالجزء الثامن عشر من قرار الجمعية العامة 246/76. وهو يتضمن موجزاً للأعمال المتعلقة بالتخطيط والتشديد التي أُنجِزت في الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2021 إلى 31 آب/أغسطس 2022. وتستند المعلومات المالية الواردة فيه إلى البيانات المتاحة في 31 تموز/يوليه 2022 (المرجع نفسه، الفقرتان 1 و 2).

ثانياً - حوكمة المشروع

3 - أجرى مجلس مراجعي الحسابات عملية مراجعة الحسابات من بعد وعن طريق القيام بزيارات لمراجعة الحسابات إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف في الفترة من 1 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 ومن 10 إلى 28 كانون الثاني/يناير 2022 (A/77/492، الفقرة 12). ومن بين التوصيات المقدمة البالغ



عدها 43 توصية، نفذت 39 توصية (91 في المائة)، وثمة 4 توصيات (9 في المائة) قيد التنفيذ (A/77/94)، الفقرتان 5 و 53). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن توصيتين من التوصيات السابقة، متعلقتين بحساب إيرادات الإيجار وتحمل تكلفة الأمن والصيانة على جميع مستخدمي المباني، لا يمكن تنفيذهما حتى نهاية المشروع. أما التوصيتان الأخريان فهما قيد التنفيذ من قبل خدمات الدعم المركزية في المكتب. وأبلغت اللجنة أيضا بأن المجلس أبدى في تقريره الأخير (A/77/94) 24 (ملاحظة، يعمل فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث حاليا على معالجتها.

4 - ويقدم مجلس مراجعي الحسابات في أحدث تقرير له عددا من التوصيات المتعلقة بتسهيلات الوصول الخاصة بذوي الإعاقة في المبنى H، بما في ذلك فيما يتعلق بعدم كفاية التنفيذ، والحاجة إلى فحص فواتير المقاول لتحديد ما إذا كان المقاول قد قبض أجرا زائدا، وإزالة الحواجز المادية والتقنية التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في أقرب وقت ممكن (المرجع نفسه، الفقرات 150-152 و 161 و 162 و 180 و 186). ويصف الأمين العام في الفقرات 41 إلى 44 من تقريره (A/77/492) الإجراءات المتخذة لتحسين تسهيلات الوصول الخاصة بذوي الإعاقة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بالتقييم الذي أجراه فريق الخطة الاستراتيجية للتراث ومفاده أن المسائل المتصلة بإمكانية الوصول في المبنى H تتعلق ببعض الحالات التي لم تحل فيها على نحو كاف المتطلبات المتعارضة لقوانين البناء المتعلقة بالسلامة من الحرائق وسلامة الأرواح وإمكانية الوصول، مما أدى إلى عدم إدماج خصائص تسهيلات الوصول الخاصة بذوي الإعاقة بصورة كاملة. ولا تزال الإجراءات التصحيحية جارية، وقد جرى تعيين موظفين إضافيين لمراقبة النوعية للحد من احتمال حدوث مثل هذه الحالات في المستقبل. وسيقوم الفريق العامل المعني بإدماج منظور الإعاقة بإجراء مراجعة وتدقيق لتسهيلات الوصول الخاصة بذوي الإعاقة في أقسام المباني التاريخية عند انتهاء المقاول من العمل فيها، من أجل إثارة أي مسائل تحتاج إلى تصحيح قبل تسليم المباني واعتبار قائمة العيوب والنواقص الخاصة بالمبنى H منجزة. وستوفر وظيفة المهندس المعماري من الرتبة ف-4 التي أضيفت مؤخرا إلى فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث إشرافا إضافيا على التصميم الفنية المستقبلية. والهدف من ذلك هو معالجة توصيات الفريق العامل وملاحظات مجلس مراجعي الحسابات بحلول منتصف عام 2023. وأبلغت اللجنة أيضا بأن شركة التصميم مسؤولة عن مزولة الإشراف وإجراء عمليات تحقق مستمرة والإبلاغ عن التقدم المحرز في التشييد، بما في ذلك امتثال الأعمال لمواصفات التصميم المعتمدة وفقا للعقد. وعند الإنجاز شبه المكتمل، تكون شركة التصميم مسؤولة عن التحقق من صحة عنصر التصميم، في حين أن المقاول يكون مسؤولا عن تنفيذه.

5 - ويقدم مجلس مراجعي الحسابات في تقريره أيضا توصيات بشأن تنفيذ التغييرات التي لا تخضع لاتفاق مسبق مع المقاول (A/77/94، الفقرة 196). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المقاول غير مأذون له بالمضي قدما، إلا على مسؤوليته الخاصة، في أي أعمال تتصل بالتغييرات، بما في ذلك طلب مواد تحتاج إلى "مهلة إنجاز طويلة". ونتيجة لذلك، تأخر المشروع، ويعود السبب في عمليات التمديد إلى المقاول. وأبلغت اللجنة كذلك بأن احتمال التقاضي الناشئ عن الخلاف بشأن قيمة أحد التغييرات يعتبر منخفضا. ويتضمن العقد آليات تتيح للأمم المتحدة تحديد قيمة التغيير في الحالات التي لا يمكن فيها التوصل إلى اتفاق بشأن قيمة العمل، ويجوز للبايع أن يعترض على هذا التحديد بموجب العقد. وينص العقد أيضا على خيارات لدعوة خبراء مستقلين إلى تقييم قيمة التغيير في حالة النزاع الذي يطول أمده. ويتمثل الخطر الأكبر في أن كلا من العملية العامة والخطوات التي يجب اتخاذها قبل التوصل إلى قرار يمكن أن

يؤدي إلى إطالة مدة العمل، خاصة عندما يكون حجم التغيير المتنازع عليه منخفضا نسبيا ويكون التعرض للمخاطر المالية فيما يتعلق بالتغيير معروفا جيدا ومضبوطا.

6 - واللجنة الاستشارية على ثقة من أن توصيات المجلس ستنفذ بشكل كامل وسريع، وأن معلومات مستكملة ستقدم في التقرير المرحلي المقبل.

ثالثا - التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

ألف - حالة الأنشطة

7 - يصف الأمين العام في الفقرة 25 من تقريره التقدم المحرز في المشروع، بما في ذلك المراحل الرئيسية التالية:

(أ) أنجز المبنى H الدائم الجديد إنجازا شبيه مكتمل في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وافتُتح رسميا في 1 تشرين الثاني/نوفمبر. وأصبح العقد الخاص بالمبنى حاليا في فترة المسؤولية عن العيوب البالغة سنتين، ويُضطلع حاليا بأنشطة الإغلاق فيما يتعلق بالبنود الطفيفة المتبقية من قائمة العيوب والنواقص؛

(ب) استمر إحراز تقدم كبير في تجديد المباني التاريخية المشيدة في عقدي الثلاثينيات والخمسينيات من القرن الماضي، حيث بدأت أنشطة إدخال المبنى AC الخدمة في حزيران/يونيه 2022 وتجري حاليا أعمال التشطيب النهائية في المبنىين D و S1. ولا تزال الأعمال المنفذة في القسمين A و AB تمضي قدما، حيث عُدلت بالفعل مناطق Pas Perdue على كل جانب من جوانب قاعة الجمعية الرئيسية لكي تعكس التصميم الأصلي الذي يرجع إلى ثلاثينيات القرن الماضي وتجري حاليا أعمال التشطيب. ويجري حاليا تجديد غرف الاجتماعات الحادية عشرة والثانية عشرة والسادسة عشرة في المباني التاريخية بالكامل، وأوشك تشييد مقصورات المترجمين الشفويين الجديدة على الانتهاء. ويستمر التقدم في أعمال تجديد المبنى C، التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2021، حيث تُنفذ أعمال الهدم وإزالة الحوائط والأرضيات في المناطق اللازمة لتوسيع مقهى الصحافة (Press Bar) وإنشاء الاستوديو الجديد للتلفزيون وفيديو الأمم المتحدة، على أن تلي ذلك أعمال التجهيزات الميكانيكية والكهربائية وأعمال السباكة؛

(ج) نُفِذَت أحدث التكنولوجيات السمعية البصرية عبر بروتوكول الإنترنت من أجل تطبيق المعايير الحالية المعمول بها في هذا القطاع بالنسبة للمعدات والخصائص الوظيفية التي تُزود بها غرف الاجتماعات في المباني التاريخية A و AB و AC. وستدعم هذه المباني، بالاقتران مع مبنى المؤتمرات المؤقت، الذي أعيد تصميمه كغرفة اجتماعات واحدة كبيرة تتسع لـ 600 مقعد، أي متطلبات متعلقة باستمرارية تصريف الأعمال تنشأ مستقبلا نتيجة حاجة المشاركين في الاجتماعات إلى الاتصال عن بعد بالاجتماعات المتعددة اللغات والمشاركة فيها باستخدام الأجهزة والبرامجيات السمعية البصرية التي تقوم غالبيتها على الحاسوب، وذلك ريثما يعاد افتتاح المبنى E الذي سيُغلق للتجديدات اعتبارا من أوائل عام 2023؛

(د) انتهت بنجاح عملية الشراء المتعلقة بالمبنى E المشيد في عقد السبعينيات من القرن الماضي (العقد 3)، وهي مقررّة لشهر أيلول/سبتمبر 2022. وستكون هذه العملية عملية الشراء الكبرى النهائية، التي سيركز فريق المشروع بعدها تركيزاً حصرياً على مراحل إدارة العقود وإنجاز الأعمال.

8 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن غرفة الاجتماعات المؤقتة المعدلة افتتحت من جديد في 1 أيلول/سبتمبر. وفي المبنى E، كان من المقرر إغلاق غرف الاجتماعات الكبيرة في شباط/فبراير 2023. ولكن، نظراً للاضطرابات والتحديات المستمرة، يجري حالياً تقييم للعواقب والتأثير على الجدول الزمني للمشروع. ومن المتوقع أن يتم توقيع عقد تجديد المبنى E في المستقبل القريب، وعندئذ ستبدأ خدمات ما قبل التشييد. وبمجرد توقيع العقد، سيكون من الممكن التخطيط بشكل أكثر تحديداً لإغلاق المبنى E. وعلى أي حال، لن يغلق المبنى E قبل أن تتوفر غرف اجتماعات كافية في القصر التاريخي للاستخدام. وأبلغت اللجنة أيضاً بأنه لا يمكن تقديم أرقام ملموسة بشأن الاستخدام المتوقع لغرف الاجتماعات في المستقبل.

9 - وترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز، بما في ذلك فيما يتعلق بتجديد المباني التاريخية المشيدة في عقدي الثلاثينيات والخمسينيات من القرن الماضي وتنفيذ أحدث التكنولوجيات لتيسير المشاركة عن بعد في المؤتمرات المتعددة اللغات، وهي تثق في أن الأمين العام سيقدم معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة، بما في ذلك عن وضع الصيغة النهائية لعقد المبنى E، عند النظر في هذا التقرير وفي التقرير المرحلي المقبل.

10 - ويشير الأمين العام في الفقرات 26 إلى 28 من تقريره إلى أن تلاقي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأحوال السوق العالمية وعدم الاستقرار الجيوسياسي يعطل سلاسل الإمداد ويؤثر على توافر المواد الحاسمة الأهمية وتكلفتها على حد سواء، مما يؤدي إلى تأخير تسليم العديد من الأصناف. وقد أفضى انخفاض مستويات الإنتاجية بسبب الأعداد الكبيرة لحالات كوفيد-19 إلى تأخير مدته شهر واحد تقريباً في جميع الأقسام الجاري تجديدها. ويقوم مقالو التجديد بتقييم التكاليف الإضافية، ولكن التكاليف ثابتة عموماً حتى الآن في العقد ولذلك تقع الزيادات على عاتق المقالو. ولا يزال التأخر في استلام المواد والمكونات المتصلة بالتغييرات، مثل تلك المتصلة بتحديث التجهيزات التكنولوجية في غرف الاجتماعات، يكبد المشروع تكاليف يتم احتواؤها في حدود المستويات الحالية لمخصصات الطوارئ. وفي ضوء التكاليف الإضافية لمشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وفريق التصميم التي نشأت عن التمديدات الإضافية للمواعيد في الجدول الزمني، والتكلفة التي لم تُعرّف بعد والتي ستُحدّد خلال تنفيذ خدمات ما قبل التشييد للمبنى E، والتأخيرات المصادفة في أعمال التجديد، لا يزال من الممكن ألا يتسنى إنجاز النطاق الأساسي الكامل والمعتمد للأعمال في حدود الميزانية المأذون بها. واستجابة لذلك، اضطلعت الأمم المتحدة بالمزيد من عمليات هندسة القيمة والترشيد الرامية إلى مواصلة تحقيق الأهداف المحددة في النطاق المعتمد للمشروع بتكلفة أقل. وتُستعرض تقديرات التكاليف المتوقعة شهرياً، وتُحدّث خطة التكاليف تحديثاً كاملاً في جميع مراحل الإنجاز الرئيسية. ويتواصل استعراض مخاطر المشروع وتحليلها بصورة مستفيضة، ويتواصل أيضاً وضع وتنفيذ استراتيجيات مناسبة للتخفيف من حدة المخاطر.

11 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن فريق الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث يخفف من المخاطر المتصلة بسلسلة الإمداد من خلال العمل عن كثب مع المقالو لطلب المواد واللوازم الضرورية في أقرب وقت ممكن، وذلك للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار ومن التأخر في عمليات التسليم ولتحديد مصادر

إمداد بديلة. وإضافة إلى ذلك، قام فريق مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث بوضع جميع الاعتمادات اللازمة فيما يتعلق بزيادة تصاعد التكاليف الذي يعكس مستوى الزيادة الملاحظ في سويسرا، وهو ما أدى إلى تجديد مبلغ مخصصات الطوارئ المتاح إلى حد بعيد. وترى إدارة مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن اختتام المشروع بنجاح في حدود ميزانية المشروع المأذون بها ينبغي أن يكفل من خلال استمرار الرقابة على التكاليف وإدارتها بصورة صارمة، والاستعراض المنتظم والاستباقي للمخاطر والطوارئ، وزيادة المرونة الإدارية لتنفيذ عملية التغييرات في الوقت المناسب. وتلاحظ اللجنة الاستشارية إمكانية ألا يحقق المشروع النطاق الأساسي المعتمد في حدود الميزانية المعتمدة، وهي على ثقة من أن الجهود ستستمر للوفاء بالأهداف المحددة في النطاق المعتمد للمشروع والتكلفة الإجمالية (انظر الفقرتين 14 و 15).

باء - الجدول الزمني للمشروع

12 - يبين آخر جدول زمني للمشروع في الشكل الحادي عشر والجدول 4 من التقرير. وقد تأخر الجدول الزمني لمدة شهر واحد (انظر الفقرة 10). وفيما يلي مراحل الإنجاز الرئيسية المقبلة للمشروع:

(أ) مواصلة أعمال تجديد المباني التاريخية لقصر الأمم المشيدة في عقدي الثلاثينيات والخمسينيات من القرن الماضي خلال عام 2022؛

(ب) إنجاز بنود قائمة العيوب والنواقص للمبنى H الجديد خلال عام 2022؛

(ج) إنجاز عملية الشراء المتعلقة بالعقد الرئيسي للمرحلة 2-2 من أعمال تجديد المبنى E في الربع الثالث من عام 2022؛

(د) تعيين مقاول للمرحلة 2-2 المتعلقة بتجديد وتفكيك المبنى E المشيد في السبعينيات من القرن الماضي وبدء خدمات ما قبل التشييد، بما في ذلك إنجاز التصميم التقني خلال النصف النهائي من عام 2022 والنصف الأول من عام 2023، على أساس أن إغلاق المبنى E يتوقف على توقيت إنجاز أعمال التجديد لغرف الاجتماعات وعودتها إلى الخدمة بشكل كامل؛

(هـ) إنجاز المراحل الفرعية الرئيسية للمباني التاريخية المشيدة في الثلاثينيات من القرن الماضي (المباني A و D و S1) تدريجياً بحلول نهاية عام 2022، وإنجاز المراحل الفرعية النهائية (المباني B و C و S2) تدريجياً في الفترة من عام 2023 إلى الربع الأول من عام 2024؛

(و) إنجاز أعمال تجديد المبنى E في أوائل عام 2025؛

(ز) إدارة فترة إغلاق المشروع المشمولة بالضمان بعد إنجاز الأعمال، وهي تشمل أنشطة عمليات التقييم لمرحلة ما بعد الإنجاز وعمليات التقييم لمرحلة ما بعد شغل المباني، وتسديد المبالغ المحتفظ بها على سبيل الضمان، وإدخال خدمات المباني الخدمة على أساس موسمي، وغير ذلك من أنشطة الإغلاق المتصلة بالجودة والأمور المالية، بما يعكس فترة الضمان التي مدتها سنتان المرتبطة بكل عقد من العقود الرئيسية (انظر A/77/492، الفقرة 56). وتلاحظ اللجنة الاستشارية التأخير والخطوات المقبلة في الجدول الزمني للمشروع، وهي على ثقة من أنه سيتم بذل كل جهد ممكن لضمان إنجاز المشروع ضمن الجدول الزمني المعتمد.

جيم - مخاطر المشروع

13 - يقدم الجدول 1 من التقرير مقارنة لأكثر خمسة مخاطر محددة في ثلاثة تقارير مرحلية سنوية متعاقبة. والمخاطر الخمسة الرئيسية الحالية هي: (أ) الزيادة في التكلفة بسبب الاتفاق على السعر الأقصى المضمون للمبنى E بعد فترة خدمات ما قبل التشييد؛ (ب) التأخيرات والتكاليف الإضافية الناجمة عن أوجه العجز في سلسلة الإمداد التالية للجائحة والناجمة عن النزاع؛ (ج) التأخيرات في التوصل إلى اتفاق بشأن التغييرات إلى النقطة التي يكون المقابل عندها ملزماً بالامتنثال لتعليمات تغيير الأعمال؛ (د) أخطاء التصميم وحالات الإغفال في سعر العطاء المتعلق بالمبنى E وغيره من الأعمال المتعاقد عليها؛ (هـ) التأخير في إنجاز المبنى E بسبب اكتشاف ضرورة إجراء تغييرات أو إصلاحات للهياكل القائمة و/أو الخدمات الميكانيكية والكهربائية. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بنموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" الذي تعتمد عليه إدارة المخاطر للتخفيف من حدة المخاطر، وخط الدفاع الأول هو فريق إدارة المشروع؛ والثاني هو ضمان البرنامج، بما في ذلك الإدارة المستقلة للمخاطر؛ والثالث هو الإشراف المستقل من جانب اللجنة التوجيهية للمشروع، والمجلس الاستشاري، ودائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، والمراجعة المستقلة لإدارة برنامج الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وتنفيذها من قبل مجلس مراجعي الحسابات.

دال - تكاليف المشروع

14 - يبين الجدول 5 من التقرير أحدث خطة منقحة للتكاليف، وهي تعكس التقدم الحالي للمشروع وتوقعات التكاليف المتبقية لتنفيذ نطاق المشروع المعتمد، الذي لا يزال يستند إلى الميزانية القصوى المعتمدة وقدرها 836,5 مليون فرنك سويسري. وتبلغ حالياً التقديرات المحدثة للتكاليف الأساسية للمشروع، أي التكاليف فيما عدا مخصصات الطوارئ، 761,4 مليون فرنك سويسري، وهي تقل بمقدار 38,5 مليون فرنك سويسري عن التوقعات الواردة في التقرير المرحلي السنوي الثامن. ويعزى هذا الانخفاض إلى تنفيذ بنود هندسة القيمة، وتدابير مراقبة التكاليف، ونتائج مناقصة المبنى E، إلى جانب تدابير أخرى اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتوفير التكاليف. وبلغت النفقات التراكمية الفعلية للمشروع للفترة من عام 2014 إلى 31 تموز/يوليه 2022 ما قدره 471,9 مليون فرنك سويسري، وتقدر النفقات المتوقعة للفترة المتبقية من عام 2022 بمبلغ 49,6 مليون فرنك سويسري (A/77/492، الفقرات 62 إلى 64). وتلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض تقديرات التكاليف المستكملة فيما يتعلق بالتكاليف الأساسية للمشروع وتشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لرصد تكاليف المشروع. واللجنة على ثقة من أن التقرير المرحلي المقبل سيقدم معلومات مستكملة عن خطة تكاليف المشروع.

15 - وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل رصد مخاطر المشروع عن كثب والتخفيف منها، وكفالة إنجاز المشروع في حدود ما أقرته الجمعية من حيث نطاقه وميزانيته وجدوله الزمني (انظر A/76/7/Add.15، الفقرة 13).

هاء - الجوانب الأخرى المتعلقة بالمشروع

استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل وكفاءة استخدام الحيز المكاني

16 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه شرع في تنفيذ استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل تنفيذاً كاملاً في المبنى H الدائم الجديد، على النحو الصادر به تكليف من الجمعية العامة. وفي مباني

قصر الأمم التاريخية، سيحافظ على بيئة المكاتب السائدة مدمجة في معظمها في التصميم العام التاريخي القائم، وهي تتألف في معظمها من مكاتب فردية مع إضافة عدد محدود من المكاتب المختلطة المصممة خصيصا لاستخدامها بمرونة. وحتى الآن، جرى نقل أكثر من 1 200 موظف. وُرُفِعَت تدابير تقليل الكثافة والتباعد البدني المرتبطة بالجائحة في أيار/مايو 2022. وبعد أن يعود الموظفون المستضافون في المبنى على أساس مؤقت حاليا إلى أقسام القصر المجددة، سيزيد تخصيص المساحات في عمليات الانتقال المؤقت التالية إلى المبنى H من تحسين استخدام أماكن العمل. وسيهدف المشروع إلى استخدام المبنى بشكل أكثر كفاءة، وهو ما قد يتضمن زيادة في معدل الاستخدام المرن حيثما أمكن (A/77/492، الفقرتان 34 و 37). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عودة الموظفين إلى أقسام القصر المجددة من المرجح أن تبدأ في بداية عام 2023.

17 - ومن أصل سعة الإشغال القصوى البالغة 3 648 شاغلا للمواقع، من المقرر أن تُخصَّص جميع أماكن العمل. وقد ارتفع عدد أفراد مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من 730 إلى 930 شخصا، وانضم كيانات جديتان (الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والمبادرة العالمية للقيادة التنفيذية) إلى المبنى H في النصف الثاني من عام 2021. ومن المتوقع أن تتجاوز الطاقة الاستيعابية الإجمالية القصوى للشاغليين المخصصة في مجمع قصر الأمم العدد المتوقع أصلا البالغ 3 507 شاغليين بمجرد أن يكتمل مشروع الخطة الاستراتيجية للتراث. واعتبارا من كانون الثاني/يناير 2022، جرى استيعاب اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل في مبنى دبندنس لا بلوز (Dependance La Pelouse). ويستمر تلقي طلبات استيعاب كيانات وهيئات الأمم المتحدة الأخرى المنشأة عملا بولايات مجلس حقوق الإنسان، ويجري العمل على تحديد ما إذا كان بالإمكان تلبية هذه الاحتياجات على أساس كل حالة على حدة. ولا يزال كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، يبدي اهتمامه بالانتقال إلى مجمع القصر (المرجع نفسه، الفقرتان 39 و 40).

18 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبنى H يستخدم في الأجل القصير كمكان عمل مؤقت لاستيعاب التنقلات أثناء عملية التجديد. وعلى المدى الطويل، ستتاح أماكن في المبنى H لاستيعاب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من مبنيي قصر ويلسون (Palais Wilson) وموتا (Motta) الواقعين خارج قصر الأمم. ومن المرجح أن تنتقل مفوضية حقوق الإنسان إلى المبنى H على مرحلتين، بدءا من منتصف عام 2024 وبعد إنجاز أعمال الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في عام 2025. وأبلغت اللجنة أيضا بأن تخصيص حيز لكيانات محددة في مجمع مكتب الأمم المتحدة في جنيف يأخذ في الاعتبار الموقع النهائي الأمثل لتجنب تقسيم الكيانات عبر أماكن مختلفة وضمان استخدام أماكن العمل المؤقتة واستمرارية تصريف الأعمال. وفي حين أولي الاعتبار لتفضيلات المستأجرين لتخصيصهم في المبنى الذي كانوا موجودين فيه تاريخيا، فإن ذلك لم يكن ممكنا في بعض الحالات. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن معلومات مستكملة عن استراتيجيات الاستخدام المرن لأماكن العمل، بما في ذلك عن كفاءة الحيز المكاني والاستيعاب، ستقدم في التقرير المرحلي المقبل.

الاستدامة وتخفيض استهلاك الطاقة

19 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن أحد الأهداف الرئيسية للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث يتمثل في تخفيض استهلاك الطاقة في القصر بنسبة 25 في المائة على الأقل، مقارنة بخط الأساس لعام 2010. ويبلغ الرقم المنقح للتخفيض الأساسي الموضوعي لاستهلاك الطاقة الذي يتعين تحقيقه في إطار الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث 11,5 في المائة، مقارنة بمستوى استهلاك الطاقة الأساسي المنقح لعام 2015 البالغ 25 في المائة (المرجع نفسه، الفقرة 45). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن خطي الأساس لعامي 2010 و 2015 يحسبان باستخدام فواتير الطاقة (الكهرباء والغاز الطبيعي وشبكة بحيرة جنيف) من عامي 2010 و 2015، ويصححان بمنهجية عدد الأيام - درجات الحرارة، وهي ممارسة شائعة تسمح بمقارنة استهلاك الطاقة من سنة إلى أخرى وفقا للظروف المناخية. ووافق مجلس مراجعي الحسابات على المنهجية.

20 - ويلاحظ الأمين العام في تقريره أنه في الوقت الذي يجري فيه تخفيض استهلاك الطاقة، فإن تكلفة الطاقة أخذت في الارتفاع. ومن المتوقع أن يتسنى تحقيق الأهداف عن طريق إنجاز أعمال التجديد وفقا لتصميم خط الأساس، وذلك من خلال المبادرات التالية بصورة رئيسية:

(أ) يجري رصد الأثر البيئي للمبنى H الدائم الجديد عن كثب من أجل ضمان مستوى أداء يعادل المعيار المعترف به دوليا والمتمثل في الشهادة الذهبية للريادة في مجال التصميم المراعي للبيئة والطاقة؛

(ب) مُنح المبنى H الدائم الجديد بمجمع القصر والمباني القائمة بالمجمع، بعد اكتمال مرحلة التصميم، شهادة مؤقتة من مينرجي (Minergie)، وهو برنامج بيئي سويسري يمنح الشهادات للمباني ذات الاستهلاك المنخفض من الطاقة؛

(ج) ترقية مركز الطاقة الخاص بالمبنى E المربوط بشبكة بحيرة جنيف، وهو ما يمثل حلا من حلول الطاقة الحرارية المتجددة بنسبة 100 في المائة حيث تستخدم فيه درجة حرارة مياه البحيرة لتبريد المباني وتدفئتها في جميع أنحاء المجمع (المرجع نفسه، الفقرتان 45 و 46).

21 - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الهدف المنقح المتمثل في خفض استهلاك الطاقة بنسبة 11,5 في المائة مقارنة بالهدف الأولي البالغ 25 في المائة، وتشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لضمان زيادة خفض استهلاك الطاقة نظرا للارتفاع المحتمل في تكاليف الطاقة. واللجنة على ثقة من أن معلومات مستكملة عن الاستدامة والحد من استهلاك الطاقة ستدرج في التقرير المرحلي المقبل.

نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنظم السمعية البصرية، ونظم البث والمؤتمرات

22 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن جهود التنسيق استمرت مع دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف لضمان استمرارية عمل شبكة تكنولوجيا المعلومات في المجمع أثناء عمليات التجديد، وكذلك لضمان أن تجري عمليات تركيب المعدات التقنية بتشكيلها النهائي على النحو المقرر. وجرى تضمين بدائل إضافية للشبكة كجزء من عمليات التركيب الجديدة. وتحققت أيضا القدرة على إجراء تحسينات منتظمة بطريقة مرنة وقابلة للتجزئة، بما في ذلك أثناء ساعات العمل العادية. ومن المتوخى إدخال تحسينات تتعلق بالقدرة التشغيلية والأمن على شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ومعدات غرف الاجتماعات، وعملية تجهيز الإرسال المرئي والصوتي عبر بروتوكول الإنترنت الموحد، وسبل تحسين عمليات الدعم المنفذة من مركز للمراقبة. واستمر تحديث التصميم الموضوع لنظم البث والمؤتمرات على النحو المقرر، بالتعاون مع مقال أعمال التجديد، وذلك لتنفيذ أعمال تجديد استوديو تابع لتلفزيون الأمم المتحدة يدعم تلبية الطلب المتزايد بشكل كبير على البث الشبكي (المرجع نفسه، الفقرات 47 إلى 49).

23 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مكتب الأمم المتحدة في جنيف بدأ تدريجياً، في أعقاب جائحة كوفيد-19 وتأثيرها على الاجتماعات التي تعقد بالحضور الشخصي، في تكييف البنى التحتية للدعم التقني في غرف اجتماعاته للسماح بالترجمة الشفوية الفورية عن بعد وباجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي والافتراضي. واثق على تغيير في النطاق الأصلي للأعمال فيما يتعلق بغرف الاجتماعات في المباني التاريخية التي يجري تجديدها حالياً في إطار خطة التراث الاستراتيجي لضمان إمكانية الترجمة الشفوية الفورية عن بعد والاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي والافتراضي في تلك الغرف بمجرد تجديدها. ويقدر فريق المشروع قيمة التغيير بما يقارب 1 مليون فرنك سويسري فيما يتعلق بتجديد المباني التاريخية و 0,8 مليون فرنك سويسري فيما يتعلق بتجديد المبنى E، على أن يتم تغطيتها ضمن التكلفة القصوى الإجمالية للمشروع.

24 - واللجنة الاستشارية على ثقة من أن الجمعية العامة ستزود عند نظرها في هذا التقرير بمعلومات أكثر تفصيلاً عن تركيب تكنولوجيات الترجمة الشفوية الفورية عن بعد والاجتماعات المعقودة بالحضور الشخصي والافتراضي وما يتصل به من تكاليف، وكذلك عن الدروس المستفادة من الجائحة، وأن تلك المعلومات ستدرج في التقرير المرحلي المقبل. وتقدم اللجنة مزيداً من الملاحظات ذات الصلة في تقريرها عن خطة المؤتمرات (A/76/506).

رابعاً - التمويل

قرض البلد المضيف

25 - جرى إنفاق كامل مبلغ القرض المعفى من الفوائد المقدم من البلد المضيف، وقدره 125,1 مليون فرنك سويسري على المبنى H الجديد. ونظراً لأن ذلك المبنى الجديد مشغول الآن منذ أيار/مايو 2021، فقد بدأ سداد الجزء من القرض الذي يمتد 50 عاماً في كانون الأول/ديسمبر 2021. ومن المقرر أن يبدأ سداد الجزء من القرض المخصص لأعمال التجديد في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2025، أي في العام المقرر فيه إنجاز أعمال تجديد المبنى E. وقد أدرجت مبالغ سداد القرضين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعامي 2022 و 2023 في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية (المرجع نفسه، الفقرات 68 إلى 70). وتكرر اللجنة الاستشارية الإعراب عن تقديرها لحكومة سويسرا لما تقدمه من دعم مستمر للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث منذ وضعها.

التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء

26 - عند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية بمعلومات عن التبرعات الملتمز بها والمحتملة أو غيرها من المساهمات في مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2022، بما في ذلك من ألمانيا، وأندورا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، والصين، وموناكو؛ فضلاً عن الأعمال

المتعلقة بالغرف المنفذة خارج مشروع الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث التي مولتها دول أعضاء، بما فيها الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وكازاخستان، والمغرب. وتعرب اللجنة الاستشارية عن تقديرها للمساهمات الإضافية التي قدمتها الدول الأعضاء، وتشجع الأمين العام على استكشاف خيارات مماثلة لمشاريع التشييد الأخرى.

إدارة مخصصات الطوارئ

27 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن إدارة مخصصات الطوارئ للمشروع لا تزال تستند إلى ما تقدمه الشركة المستقلة المكلفة بإدارة المخاطر من توقعات في هذا الشأن على أساس تقييمها للمخاطر. والنموذج الذي يستخدمه المشروع يعيد حساب مخصصات الطوارئ اللازمة كل ثلاثة أشهر باستخدام المحاكاة بطريقة مونت كارلو وبرامجيات متخصصة، استنادا إلى قائمة موسعة بالمخاطر إلى جانب مجموعة من التكاليف المحتملة لهذه المخاطر وتقدير لاحتمال حدوثها. والمعيار المرجعي المعمول به في القطاع الذي وقع عليه الاختيار لهذا المشروع هو السماح برصد مخصصات للطوارئ تكفي لتغطية جميع التشكيلات الممكنة من المخاطر وأوجه عدم اليقين وتكفل مستوى ثقة بنسبة 80 في المائة. وفي الوقت الحالي، هناك حاجة إلى مبلغ 75,1 مليون فرنك سويسري كمخصصات طوارئ لتسليم المشروع في حدود الميزانية، وهو ما يمثل حاليا مستوى ثقة بنسبة 53 في المائة. وستكون هناك حاجة إلى رصد ميزانيتي طوارئ بمبلغ 75 مليون فرنك سويسري ومبلغ 82,5 مليون فرنك سويسري لتحقيق هدف مستوى الثقة المتمثلين في نسبة 50 في المائة ونسبة 80 في المائة، على التوالي، اللذين أوصى مجلس مراجعي الحسابات بتتبعهما. ويمثل مستوى الثقة البالغ 80 في المائة هدف المنظمة بالنسبة لمشاريع التشييد العالمية. وهكذا، فإن مبلغ 82,5 مليون فرنك سويسري (القيمة المقابلة لمستوى الثقة بنسبة 80 في المائة)، وهو مبلغ الطوارئ المطلوب لتحقيق هدف المنظمة، يتجاوز حاليا تكاليف المشروع المعتمدة بمقدار 7,4 ملايين فرنك سويسري (المرجع نفسه، الفقرات 71 إلى 73).

28 - وتمثلت استراتيجية التخفيف من آثار المخاطر قبل تقشي جائحة كوفيد-19 في الاستفادة من مرحلة خدمات ما قبل التشييد من عقد تجديد المباني التاريخية، التي تمثل 50 في المائة تقريبا من قيمة أعمال التشييد، بهدف تحديد تكاليف الأعمال في السوق بدقة. وإضافة إلى ذلك، يتضمن عقد السعر الأقصى المضمون المتعلق بأعمال التجديد والعقود المتعلقة بالمبنى E آلية مشتركة لتحقيق الوفورات يتم من خلالها تحفيز المقاول على تسليم المشروع بسعر أدنى من السعر الأقصى المضمون حتى يستفيد من حصة من مبالغ الوفورات. وتجدر الإشارة إلى أن التغييرات التي تُدخل على العقد ستزيد مع ذلك من المستوى المتفق عليه للسعر الأقصى المضمون (المرجع نفسه، الفقرتان 74 و 75). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن مطالبات المقاولين المتعلقة بتمديد الوقت قد تزيد أيضا من سعر العقد الإجمالي، إذا قبلها صاحب العمل.

29 - وفي المجموع، استخدم مبلغ قدره 7,8 ملايين فرنك سويسري من مخصصات الطوارئ في الفترة المشمولة بالتقرير، وكان ذلك أساسا فيما يتعلق بالتغييرات المتصلة بتجديد القصر التاريخي الناجمة عن التطورات المستجدة في الموقع (4,4 ملايين فرنك سويسري)؛ والتغييرات المتصلة بالمبنى H الناجمة عن التطورات المستجدة في الموقع مع انتهاء هذا الجزء من المشروع (1,3 مليون فرنك سويسري)؛ وإعادة تصميم مبنى المؤتمرات المؤقت (0,2 مليون فرنك سويسري)؛ وتكاليف التصميم الإضافية (1,8 مليون فرنك

سويسري)؛ وتغييرات أخرى أصغر حجماً تصل تكلفتها إلى 0,2 مليون فرنك سويسري. وارتفعت التكاليف الأساسية النهائية المتوقعة للمشروع (بما يشمل تصاعد التكاليف) عن خط الأساس المعتمد للمشروع في عام 2015 البالغ قدره 738,6 مليون فرنك سويسري لتصبح 758,4 مليون فرنك سويسري. وانخفضت التكاليف الأساسية النهائية المتوقعة بمقدار 38,5 مليون فرنك سويسري مقارنة بالتوقعات الواردة في التقرير السنوي السابق. ومن أصل مبلغ مخصصات الطوارئ المدرج في التكلفة المقدرة للمشروع، يبلغ المجموع الذي جرى التعهد به واستخدامه بالفعل حتى الآن 47,5 مليون فرنك سويسري، وهو يمثل مجموع مبلغ 7,8 ملايين فرنك سويسري لعام 2022 ومبلغاً إجماليه 39,7 مليون فرنك سويسري أُبلغ عن استخدامه للفترة الممتدة من عام 2016 حتى نهاية عام 2021 (المرجع نفسه، الفقرة 79).

30 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه منذ كتابة تقرير الأمين العام، تستخدم مخصصات الطوارئ أساساً للتغييرات في تجديد مباني القصر التي تتصل في معظمها بتجديد مركز الطاقة التابع لمكتب الأمم المتحدة في جنيف لتحقيق الامتثال للأنظمة المحلية لتوفير الطاقة والتعديلات على البنى التحتية لحلقة التبريد في المبنيين A و D. ويتضمن الجدول أدناه تفاصيل ذلك:

الجدول

استخدام مخصصات الطوارئ منذ كتابة تقرير الأمين العام

(بآلاف الفرنكات السويسرية)

2 787	التغييرات في تجديد مبنى قصر الأمم
30	التغييرات التشغيلية الأخرى
2 817	المجموع

مخطط وعملة الاعتمادات والأنصبة المقررة

31 - قررت الجمعية العامة، في قرارها 246/76، العودة إلى مسألة إنشاء نظام للتقييم وتحديد عملة الاعتمادات والأنصبة وإنشاء الحساب الخاص المتعدد السنوات للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والسبعين. وترد معلومات عن هذه المسائل في الفقرات 81 إلى 88 من تقرير الأمين العام.

32 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بإيجابيات وسلبيات اختيار الفرنك السويسري كعملة للأنصبة المقررة. ومن شأن الاعتمادات والأنصبة المقررة بالفرنك السويسري أن تقلل إلى أدنى حد من التعرض لمخاطر تقلب أسعار العملات نتيجة لاختلاف العملات التي تُقَوَّم بها الأموال المتأتية من اشتراكات الدول الأعضاء والأموال المنفقة على مدفوعات المشروع، التي تكون في معظمها بالفرنك السويسري. ولكن على الرغم من أنه من المتوقع أن تتخفض المخاطر المتصلة بأسعار الفائدة السلبية خلال العام المقبل بسبب المناخ الاقتصادي الحالي المتمسم بارتفاع أسعار الفائدة، وعلى الرغم من أن هذه المخاطر تدار وتخفف حتى الآن، فإن المبالغ المقررة والمدفوعة كاشتراكات بالفرنك السويسري، إلى الحد الذي تتجاوز فيه الأرصدة الناتجة عن ذلك عتبات معينة، قد تخضع لأي أسعار فائدة سلبية. وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن العمليات والنظم الحالية المستخدمة داخل المنظمة لإصدار الأنصبة المقررة وما يتصل بذلك من محاسبة وإبلاغ عن حالة الاشتراكات تستند حتى الآن إلى العملة المنصوص عليها في البند 3-10 من النظام

المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة؛ وهي لم تكيف من ثم لمعالجة الاشتراكات المقررة والمستلمة بعملات غير دولار الولايات المتحدة. وإذا كان التقييم بالفرنك السويسري، سيتعين وضع ترتيبات مخصصة (مثل جدول بيانات منفصل أو حلول تستند إلى قواعد البيانات) لإصدار هذه الأنصبة المقررة والإبلاغ عنها. وسيعاد تقدير المبلغ النهائي الذي سيخصص من قبل الدول الأعضاء بالدولار استناداً إلى سعر صرف الفرنك السويسري مقابل الدولار الذي سيعتمد لعام 2023. وإذا قررت الدول الأعضاء تحديد اعتمادات وأنصبة مقررة بالفرنك السويسري، فلن تكون هناك حاجة إلى شراء عملة بالفرنك السويسري مقدماً. وفيما يتعلق بالاعتمادات والأنصبة المقررة بالدولار، تقوم الأمانة العامة، منذ بدء المشروع، وعلى النحو الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها 246/67، بشراء عقود آجلة بالفرنك السويسري بسعر الصرف المدرج في الميزانية من أجل التخفيف من مخاطر أسعار الصرف. وتعتزم الأمانة العامة مواصلة القيام بذلك، إذا قررت الجمعية مواصلة تحديد الاعتمادات والأنصبة المقررة بالدولار للمشروع.

33 - وتكرر اللجنة الاستشارية رأيها بأن هذه المسائل تشكل مسائل تتعلق بالسياسات العامة يعود إلى الجمعية العامة اتخاذ قرار بشأنها (A/76/7/Add.15، الفقرة 31، و A/75/7/Add.12، الفقرة 27؛ و A/74/7/Add.13، الفقرة 23؛ و A/73/576، الفقرة 35؛ و A/72/7/Add.25، الفقرة 27).

خامساً - مسائل أخرى

ألف - رفع القيمة السوقية للأراضي التي تملكها الأمم المتحدة في جنيف

34 - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مؤسسة حاضرة الموسيقى في جنيف (Fondation pour la Cité de la musique de Genève) أخطرت مكتب الأمم المتحدة في جنيف رسمياً في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2021 بإلغائها لاتفاق الإيجار لمدة 90 عاماً، مما يعني أنه لن يرد مزيد من إيرادات الإيجار في عام 2022 وأن الأرض والفيلا ستظلان قيد استخدام المنظمة (A/77/492، الفقرة 93). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عقد الإيجار كان بمبلغ كلي قدره 25,6 مليون فرنك سويسري، وأنه تم استلام دفعتين سنويتين بقيمة 284 444 فرنك سويسري (أي ما مجموعه 568 888 فرنك سويسري) في عامي 2020 و 2021. وعملاً بمقرر الجمعية العامة ذي الصلة، سجلت الدفعتان كإيرادات في إطار باب الإيرادات 2 من الميزانية البرنامجية في السنتين ذواتي الصلة.

35 - وفي الفقرة 94 من التقرير، يشير الأمين العام إلى أن مكتب الأمم المتحدة في جنيف يمتلك أيضاً إحدى قطع الأرض التي حُدِّت لرفع قيمتها السوقية، وهي قطعة أرض تُوجَر للمدرسة الدولية في جنيف. وقد قدم المؤجّر إشعاراً بإخلاء الموقع وستكون قطعة الأرض جاهزة للشغل اعتباراً من 1 أيلول/سبتمبر 2023. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المدرسة، التي تواجه زيادة في الإيجار لموقعها الحالي، إلى جانب انخفاض الطلب على القبول في السنوات الأولى، قررت أنه من الأجدي من حيث التكلفة بناء ملحق لموقعها الحالي المجاور في ساكونيكس، وبالتالي دمج مدارس التعليم المبكر والابتدائي والثانوي معاً في مجمع الأمم الخاص بها. وأبلغت اللجنة كذلك بأن المكتب نشر في 1 أيلول/سبتمبر 2022 طلباً للحصول على معلومات عن المستأجرين المحتملين، مع تحديد تاريخ نهائي هو 30 أيلول/سبتمبر. وتلقى المكتب سبعة ردود وهو بصدد استعراضها. وإذا لم يجر رفع القيمة السوقية، يمكن إعادة تخصيص المبنى والأرض لتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل للمكتب، مثل توفير حيز لأنشطة

التعلم أو المحفوظات المخصصة. ويمكن أن يتيح استخدام المبنى والأرض للمكتب إزالة المباني القائمة المؤقتة التي عفا عليها الزمن، مثل مرفق بوكاج، التي تقع في الجزء المتبقي من المجمع والتي ترتفع فيها تكاليف الصيانة. وإذ تلاحظ اللجنة الاستشارية قرب الموقع من مكتب الأمم المتحدة في جنيف، فإنها على ثقة من أن المزيد من المعلومات عن المستأجرين المحتملين وفرص استخدام الموقع داخليا سيقدم في التقرير المرحلي المقبل.

36 - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أنه، في ضوء قراري الجمعية العامة بألا توافق على الاحتياجات المقترحة للخدمات الاستشارية المتعلقة برفع القيمة السوقية لعام 2022 وبأن تنظر في إمكانية تخصيص مبلغ 55 800 دولار المطلوب للاحتياجات المقترحة من الخدمات الاستشارية المتعلقة برفع القيمة السوقية، المتخذين خلال الجزء الرئيسي من دورتها السابعة والسبعين، لم يحرز أي تقدم جدي في تحديث استراتيجية رفع القيمة السوقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ضوء سحب المقترح المرضي المتعلق بعقد إيجار موقع فيلا فوياننتين، من المرجح أن تتخفف في الأجلين القصير والمتوسط المبالغ الإجمالية التي يمكن الآن تحقيقها بصورة واقعية في إطار استراتيجية رفع القيمة السوقية. وبالنظر إلى التطورات، ستحتاج استراتيجية رفع القيمة السوقية إلى تحديث، مما يتطلب مبلغا إضافيا يقدر بنحو 19 200 دولار. ويطلب الأمين العام مرة أخرى إلى الجمعية أن تقر تنفيذ الأعمال الاستشارية اللازمة من أجل استكمال استراتيجية رفع القيمة السوقية وأن تأذن بإنفاق مبلغ يقدر بـ 75 000 فرنك سويسري على رسوم استشارية إضافية إلى جانب المبلغ الإضافي المطلوب المذكور أعلاه، على أن يعوض من باب الإيرادات 2 من الميزانية البرنامجية لعام 2023، الذي يقدر بمبلغ 22,4 مليون دولار في عام 2023، منه إيرادات قدرها 2,3 مليون دولار يحققها مكتب الأمم المتحدة في جنيف (المرجع نفسه، الفقرتان 97 و 98).

37 - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبلغ الزائد البالغ 75 000 دولار المطلوب لعام 2023 يأتي نتيجة لزيادة مستوى الجهد وزيادة الوقت اللازم للاستشارات بسبب عدد من التطورات منذ إقرار الاستراتيجية، مثل سحب مقترح الإيجار المرضي لفيللا فوياننتين. وإذا قررت الجمعية العامة عدم السعي إلى رفع القيمة السوقية لقطع الأرض هذه، فإن مبنى فيلا فوياننتين سيحتاج قريبا إلى تجديد واسع النطاق لكي يكون ذات فائدة للمنظمة. وأبلغت اللجنة أيضا بأن الخبرة الاستشارية المطلوبة غير متوفرة داخليا.

38 - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أنها رأت في السابق وجاهة المهمة الاستشارية المقترحة وأوصت باستيعاب الاحتياجات المقترحة ذات الصلة البالغة 55 800 دولار من إيرادات الإيجار المتزايدة المتأتية من الكيانات الإضافية التي تم إيواؤها في مجمع القصر خلال الفترة المشمولة بالتقرير (A/76/7/Add.15، الفقرتان 22 و 34). بيد أن اللجنة ليست مقتنعة اقتناعا تاما بأن الزيادة المقترحة في الاحتياجات البالغة 75 000 دولار لعام 2023 لها ما يبررها، ولذلك فهي توصي الجمعية العامة بالموافقة على الاحتياجات اللازمة للأعمال الاستشارية في مجال رفع القيمة السوقية بمبلغ 55 800 دولار لعام 2023، مع ما يقابل ذلك من تخفيض في تقديرات الإيرادات الإجمالية المتوقعة في إطار الباب 2 من الإيرادات. واللجنة على ثقة أيضا من أن معلومات أكثر تفصيلا عن خطة العمل الاستشاري وجدوله الزمني ونطاقه ستقدم إلى الجمعية عند نظرها في هذا التقرير.

باء - مشاريع خارج النطاق

مركز الزوار الجديد

39 - فيما يتعلق بمركز الزوار الجديد الذي سيقع داخل مجمع القصر، يذكر الأمين العام أن عملية مناقصة التشييد التي أجرتها المؤسسة الخاصة غير الربحية التي تعمل على إنشاء مركز الزوار الجديد قد تأخرت، لأن الجهة المانحة أبلغت مكتب الأمم المتحدة في جنيف بأن تقدير التكاليف سيحتاج إلى تنقيح، لأن التقدير المنقح كان أعلى مما كان متوقعا وكان خارج نطاق ميزانية المؤسسة. وتقوم الجهة المانحة الآن بإعادة تقييم نطاق المبنى وتحديد التعديلات الممكنة وخيارات هندسة القيمة لتحقيق المشروع. وبعد الانتهاء من الدراسة، سيجري تحديد جدول زمني منقح للتشييد وتقديم المقترح المحدث إلى المكتب في خريف عام 2022. غير أن المؤسسة متفائلة بأن المركز سيُفتتح في عام 2024. ومن المتوقع أن تكون عمليات المركز الجديد عديمة التأثير على الكلفة بالنسبة للدول الأعضاء (A/77/492، الفقرات 106 إلى 108). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في أعقاب استلام التعليقات على التصميم المفاهيمي المنقح الذي قدمته الجهة المانحة إلى المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2022، ستضطلع الجهة المانحة بمزيد من العمل بشأن التصميم وبيان الجدوى ذي الصلة، وسيقدم تصميم جديد إلى المدير العام في آذار/مارس 2023. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن المعلومات المستكملة عن التقدم المحرز بشأن مركز الزوار ستدرج في التقرير المرحلي المقبل.

توسيع البنى التحتية لمحطة القطارات الرئيسية وخطوط السكك الحديدية في جنيف

40 - يشير الأمين العام إلى توقيع اتفاق إطاري في عام 2019 بين شركة السكك الحديدية الاتحادية السويسرية والأمم المتحدة، ممثلة بمكتب الأمم المتحدة في جنيف، ومدينة جنيف بشأن الإشغال المؤقت للأراضي المملوكة للأمم المتحدة والتنازل عنها في إطار توسيع البنية التحتية لخطوط السكك الحديدية في جنيف. وقد وقّع اتفاق تكميلي في تموز/يوليه 2021 بين شركة السكك الحديدية الاتحادية السويسرية والأمم المتحدة تضمّن مزيدا من التفاصيل عن المشروع وآثاره والتعويضات ذات الصلة الممنوحة للأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، أبلغت شركة السكك الحديدية الاتحادية السويسرية المكتب بأنه من غير المتوقع حاليا أن تبدأ الأعمال قبل عام 2027، وذلك بسبب التغييرات التي طرأت على المشروع الأصلي (المرجع نفسه، الفقرتان 109 و 110). واللجنة الاستشارية على ثقة من أن معلومات مستكملة عن توسيع البنية التحتية لخطوط السكك الحديدية في جنيف ستدرج في التقرير المرحلي المقبل.

مركز الرعاية النهارية

41 - يشير الأمين العام في الفقرة 111 من التقرير إلى أنه لاحقا لدراسة الجدوى التي أجريت في أوائل عام 2021 لصالح مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمة العالمية للملكية الفكرية لتشديد مرفق للرعاية النهارية على أرض يملكها المكتب، لا يزال هذا المشروع معلقا ريثما تواصل المنظمة العالمية للملكية الفكرية استعراضه وتتخذ قرار بشأن ما إذا كانت ستتمضي قدما بتنفيذه. وعليه، لم يحرز أي تقدم يذكر في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن قرار الاستعراض يستند أساسا إلى رغبة المنظمة العالمية للملكية الفكرية في فهم احتياجات الآباء والأمهات بشكل أفضل في فترة ما بعد كوفيد-19. فعلى سبيل المثال، يستفيد الآن عدد أكبر من الموظفين من العمل عن بعد،

مما قد يجعل مرفق الرعاية النهارية بالقرب من مكان عملهم أقل جاذبية. وقد أبرم اتحاد موظفي مكتب الأمم المتحدة في جنيف اتفاقات، دون إعانات مالية، بشأن شواغر في مرافق للرعاية النهارية بالقرب من مجمع المكتب، وهو ما ساعد الآباء والأمهات. وفي الوقت نفسه، تحرص السلطات السويسرية على أن يضع الآباء والأمهات أطفالهم في مرافق قريبة من المكان الذي يعيشون فيه، وليس المكان الذي يعملون فيه. واللجنة الاستشارية على ثقة من أن معلومات مستكملة عن الخطط المتعلقة بإنشاء مركز للرعاية النهارية ستدرج في التقرير المرحلي المقبل.

سادسا - الخاتمة

42 - يُطلب إلى الجمعية العامة القيام بما يلي:

- (أ) أن تحيط علما بهذا التقرير؛
 - (ب) أن تبت في مخطط الاعتمادات والأنصبة المقررة للخطة الاستراتيجية لحفظ التراث وفي العملة التي ستعتمد في ذلك؛
 - (ج) أن توافق على إنشاء حساب خاص متعدد السنوات للمشروع؛
 - (د) أن توافق على الاحتياجات المقدرة للأعمال الاستشارية الضرورية لتحديث استراتيجية رفع القيمة السوقية للأراضي، ومقدارها 75 000 دولار لعام 2023، وعلى التخفيض المقابل في تقديرات الإيرادات الإجمالية في باب الإيرادات 2 من مبلغ 22 352 200 دولار إلى مبلغ 22 277 200 دولار.
- 43 - وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام.